السياسة الانشائية
للصناعات الزراعية فى مصر*

للمهندس الزراعى محمد على كساب

رئيس بحوث الصناعات الزراعية بمصلحة البساتين بوزارة الزراعة

تعتبر الصناعات الزراعية فى المرتبة الأولى من الأهمية ، كالزراعة سواء بسواء خصوصاً فى بلد زراعى كمصر ، فإن الزراعة بمفردها لايمكن الاعتماد عليها فى وضع النظام الاقتصادى المصرى، بل يجب اعتبار الصناعات الزراعية جزءا متمما للزراعة والواجب أن تسير الزراعة والصناعات الزراعيسة جنبا إلى جنب ليتسنى النهوض بالبلاد اقتصاديا ، لأن الصناعات الزراعية تقوم على اساس الانتفاع بالزائد من المحاصيل الزراعية فى إيجاد وسيلة غير مباشرة لتصريف تلك المحاصيل سواء باستهلاكها محليا أم بتصديرها للخارج ، لهذا كان لزاما علينا النظر إلى الصناعات الزراعية فى مصر نظرة اهتمام وتقدير ، وإحلالها المحل اللائق بها فى برنامج الاقتصاد القومى بعد أن وضعت الحرب اوزارها وتوفرت جميع الأسباب المواتية للأخذ بناصر تلك الصناعات سواء من الناحية المالية أو من الناحيتين الاقتصادية والفنية ، فقد توافرت رءوس الأموال المصرية التى تكفل القيام بجميع ما تتطلبه الصناعات الزراعية من مشروعات ، كما توفرت الأيدى العاملة والخبرة الفنية المدربة على تلك الصناعات ، وتوثقت أواصر النظم الاقتصادية خصوصا نظم التصدير بين جماعة الدول العربية وبلدان الشرقين الأدنى والأوسط توثقا يكفل للصناعات المصرية سوقا رائجة مفضلة على الأسواق الأخرى . . واذن لم يبق الا السياسة التوجيهية التى هى من أهم خصائص وزارة الزراعة حتى تستكمل كل العـــوامل

---

* وضعت هذه السياسة للتنفيذ فى مدى خمس سنوات .

اللازمة لوضع سياسة إنشائية ثابتة للصناعات الزراعية المصرية وهى موضوع هذا المقال .

لقد أنشئت فى البلاد عدة مصانع أهلية للصناعات الزراعية بعضها قبل قيام الحرب وبعضها فى اثنائها وكثير من تلك المصانع أنشىء على نظام صناعى فنى حديث مستوف لكثير من الشروط الصناعية والفنية . ويرجع كثير من الفضل فى تزويد البلاد والجيوش طوال فترة الحرب بمعظم حاجاتها الغذائية إلى تلك المصانع ، بل إن ذلك تعداها إلى تزويد كثير من البلاد الأجنبية ببعض تلك الحاجيات .

وإذن فالخطوة الأولى وهى إنشاء مصانع أهلية للصناعات الزراعية قد تمت والحمد لله ولم يبق إلا خطوتان أخريان لدعم الصناعة المصرية .

(أولاهما) وضع سياسة ثابتة لتشغيل تلك المصانع على الوجه الصحيح بما يكفل لها النجاح ويكفل للزراعة والصناعة المصرية السمعة اللائقة بها خصوصاً فى وقت ينبئ باشتداد المنافسة الصناعية فى بلاد العالم .

(ثانيهما) وضع سياسة ثابتة لتصريف منتجات الصناعات الزراعية المصرية سواء فى السوق المصرية أو فى السوق الأجنبية شرقية كانت أو غربية بما يحفظ لمصر ولنهضتها الصناعية المكان الأول بين الصناعات الاجنبية .

وفيما يلى بعض الاقتراحات التى نراها كفيلة بتنفيذ ما سبق ان أجملناه والتى يهم وزارة الزراعة تنفيذها .

(١) وضع تشريع عصرى حديث لإنشاء ومراقبة الصناعات الزراعية الأهلية ويمكن الاسترشاد بالتشريعات الأجنبية للبلاد التى سبقتنا فى هذا المضمار ، وأهمها الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا .

(٢) انشاء مدرسة عالية لتعليم الصناعات الزراعية من الوجهتين العلمية والعملية على نطاق واسع لتخريج الشباب المثقف تثقيفا يؤهله للاضطلاع بالصناعات الزراعية من الناحية الاقتصادية ، ويلحق بها فرع عملى لتخريج عمال مدربين على شتى عمليات

الصناعات الزراعية من الناحية العملية . ويمكن الاسترشاد ببرامج ونظم المدارس المماثلة فى الولايات المتحدة الأمريكية .

(٣) انشاء محطة لأبحاث تجفيف الفواكه والخضروات وتزويدها بكل مايلزم لذلك من الموظفين الفنيين والأجهزة والماكينات الخاصة بها، وذلك لما يرجى لصناعة تجفيف البصل المصرى الممتاز من رواج فى التصدير للبلاد الاوربية . ويمكن الاتصال بالمحطات المماثلة فى الولايات المتحدة لمعرفة الأجهزة الحديثة وأسعارها، ويمكن إقامة هذه المحطة فى وسط المناطق الشهيرة بإنتاج البصل .

(٤) انشاء محطة للأبحاث الكيماوية والبكتريولوجية الخاصة بالصناعات الزراعية وتزويدها بالفنيين المختصين فى هذين الفرعين وبالاجهزة الحديثة الخاصة بذلك ، اذ أن الصناعات الزراعية لا تقوم على وجهها الصحيح إلا اذا استوفت أبحاثها من الناحيتين الكيماوية والبكتريولوجية، وهذه الناحية ناقصة فى الصناعات الزراعية المصرية ، وقد يرجع كثير من الضعف فى هذه الصناعات الزراعية إلى افتقارها إلى هذه الناحية . ويمكن الحاق هذه المحطة بمعامل الصناعات الزراعية بمصلحة البساتين ، كما يمكن الاتصال بالجهات المختصة بشأن المواصفات والأجهزة وما يلزم لإنشاء هذه المحطة .

(٥) تجهيز معامل الصناعات الزراعية بمصلحة البساتين تجهيزا كاملا بالأجهزة والماكينات الحديثة التى استنبطت خصوصاً فى فترة الحرب الأخيرة والتى تمخضت عن تحسينات جمة شاملة لمعظم أجهزة الصناعات الزراعية وماكيناتها ، وكذلك تجديد مايمكن تجديده من أجهزة تلك المعامل وما كيناتها الحالية للانتفاع بها على الوجه الاكمل ، كما يمكن تجديد مبانى بعض تلك المعامل التى أنشئت منذ أكثر من خمسة عشر عاما واصبحت مبانيها قديمة وضيقة ، ويمكن الانتفاع بخبرة محطات التجارب والشركات الامريكية والانجليزية فى وضع تصميمات المبانى الحديثة والاجهزة والماكينات الجديدة .

(٦) إنشاء محطة لأبحاث التبريد الخاصة بحفظ الفواكه والخضروات وعصاراتها ومنتجاتها الاخرى ،وهذه الناحية معدومة تماما فى مصر فى الوقت الحاضر فى حين

أن صناعة التبريد أصبحت الصناعة الهامة فى العالم لحفظ وتصدير المحاصيل الزراعية. وتظهر الحاجة الماسة جدا إلى مثل هذه الصناعة فى البلاد ذات المناخ الحار أو الدافىء كمصر والبلاد الواقعة فى وسط الطريق بين أسواق البلاد المجاورة لها كمصر أيضاً، ويمكن الاتصال بمحطات أبحاث التبريد والشركات الامريكية والانجليزية الخاصة بصناعة التبريد لوضع المواصفات والبيانات الخاصة بإقامة هذه المحطة وتزويدها بالأجهزة والأدوات اللازمة لتشغيلها .

(٧) العمل على إقامة صناعة العبوات اللازمة لتعبئة منتجات الصناعات الزراعية فى مصر مثل العلب الصفيح والأوعية الزجاجية كالزجاجات والبرطمانات والعبوات الورقية والخشبية اللازمة لتصدير المنتجات المصرية للخارج .اذ أن صناعة العبوات تعتبر ركنا أساسيا من الصناعات الزراعية وبدونها لا يرجى للصناعات أى مستقبل كبير فى البلاد .وإقامة هذه الصناعة تعد ميسورة إلى حد كبير بعد تنفيذ مشروع كهربة خزان أسوان واستغلال مناجم الحديد والقصدير فى منطقة أسوان ،هذا فى حالة صناعة العبوات الصفيحية التى تصنع من الواح الصفيح المركبة من الحديد والقصدير، أما صناعة العبوات الزجاجية فأصبحت ميسورة فى البلاد ويمكن التوسع فيها،وكذلك صناعة العبوات الكرتونية والخشبية متوافرة الآن فى البلاد ولا تحتاج إلا للإرشاد الصحيح .

(٨) نشر وترقية الصناعات الزراعيـة الريفية وتعميمها فى بلاد الريف المصرى التى تتوافر فيها خاماتها وموادها الاولية وإدخال تعليم هـــذه الصناعات البسيطة فى المدارس الاولية ليتيسر للفلاحين الاستفادة من كثير من وقت فراغهم ،ومن كثير من فضلات زراعتهم ومواشيهم ، ويكون ذلك عن طريق ايجاد الجمعيات التعاونية الريفية التى تضطلع بهذه المهمة تحت ارشاد وزارتى الزراعة والشئون الاجتماعية .

(٩) وضع سياسة للتركيز الزراعى للمحاصيل التى تدخل فى الصناعات الزراعية إذ أن تركيز المساحات المنزرعة بمحصول ما كالبصل مثلا فى مناطق الوجه القبلى يعتبر عاملا أساسيا لإقامة الصناعات الزراعيـة التى تقوم على تشغيل هذا المحصول فى حين أن تفرّق المساحات وتبعثرها فى جهات متعددة وفى مساحات صغيرة يقوم

حائلا دون إقامة هذه الصناعات على نظام واسع، فترى مثلا أن إقامة صناعة لمنتجات الطماطم التى تعتبر محصولا هاما فى البلاد فى وضعها الزراعى الحالى متعذر إلا اذا تركزت زراعتها فى منطقة واحدة يقوم المصنع فى وسطها ، ففى ذلك وفر كبير فى مصاريف الانتاج الزراعى والصناعى ، وبالتالى كسب كبير للمنتجات فى الأسواق المحلية والأجنبية . وما يقال عن زراعة الطماطم ينطبق على زراعات الفواكه والخضروات والمحاصيل التى تدخل فى الصناعات الزراعية .

(١٠) إقامة محطة لأبحاث زراعة الفاكهة والخضروات ومحاصيل الحقل تقوم على إيجاد الأصناف الموافقة لصناعات الحفظ والتعبئة والتصدير واستخراج العصير سواء أكان ذلك لتحسين الأصناف المحلية أم لإدخال الأصناف ذات الشهرة العالمية فى الصناعات الزراعية التى يمكن أن تجود زراعتها فى مصر وتأتى بغلة كبيرة ، ثم توزيع نتائج تلك الأصناف على أصحاب مصانع الزراعات الصناعية .

(١١) وضع سياسة شاملة ثابتة لحماية الصناعات الزراعية المصرية من المنافسة الأجنبية غير المشروعة ، ولتشجيع تلك الصناعات خصوصاً الناشىء منها عن طريق التسليف الصناعى والإعفاء الجمركى لرسوم الصادرات والواردات والعمل على توفير جميع الخامات اللازمة لها وتسهيل إنتاجها واستيرادها .

(١٢) ان تبذل الحكومة المصرية أقصى جهودها لتذليل العقبات التى تعترض فى الوقت الحاضر نظام التصدير والاستيراد خصوصاً الخامات والمواد الأولية والأجهزة والماكينات الواردة من الخارج ، وبنوع أخص التى ترد من البلدان الخارجة عن الكتلة الاسترلينية ، والعمل على وضع قواعد ثابتة لتصدير منتجات الصناعات الزراعية للاسواق الخارجية والدعاية لها فى البلدان الأجنبية بواسطة القنصليات المصرية ومكاتب الملحقين التجاريين المصريين فى الخارج .